تدقيق البرامج التدريبية لطلبة المحاسبة القانونية على وفق معيار التعليم المحاسبي الدولي (IES 5)

دراسة تطبيقية في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد

موفق عبد الحسين محمد
جامعة اوروك/كلية الادارة والاقتصاد
muafaq_ah@yahoo.com

احمد خالد محمود
جامعة النهرين/كلية العلوم الاقتصادية
adkdmdwdd@gmail.com

الخلاصة

تمثل البرامج التدريبية إحدى الأسس الذي تبنى عليه الكفاءات العلمية والمهنية في التخصصات المحاسبية وخصوصا المحاسبة القانونية لتكون مخرجاتها قادرة على أداء دورهم بكفاءة ومهنية وتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات. لذلك قد قام مجلس معايير التعليم الدولي (IEASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) باصدار معايير دولية تضم بين طياتها أغلب الجوانب المهمة لبناء قدرات المحاسبين وتزويدهم بالمعارف والمهارات المطلوبة، والذي يؤدي بالنتيجة النهائية إلى رفد مهنتي المحاسبة والتدقيق بالمؤهلين والمدربين علمياً وعملياً ليقودوا الوحدات الاقتصادية بكفاءة وفاعلية، وبما يضمن تحقيق الجودة والارتقاء في وضع البرامج التدريبية التي تطبقها المؤسسات التي تُعنى بالتعليم المحاسبي.

وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها إن البرامج التدريبية المطبقة في المعهد للمراحل الدراسية الأربعة يطبق كليا وبنسبة (65 %) متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي (IES 5) الخبرة والتدريب العملي، في حين بلغ نسبة المطبق جزئيا (23 %) وغير المطبق (12 %).

وقدم البحث الى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاعتماد على فقرات معيار التعليم المحاسبي الدولي (IES 5) الخبرة والتدريب العملي والإستفادة منه في إعداد وتطوير البرامج التدريبية لتخصص المحاسبة القانونية وبما يضمن الكفاءة في التأهيل العلمي والعملي للطلبة وتحقيق التوافق مابين الدراسة النظرية والتطبيق العملي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق ، البرامج التدريبية ، معايير التعليم المحاسبي الدولية، IES 5.

Audit of training programs for students of legal accounting according to the International Accounting Education Standard (IES 5) Applied study at the Higher Institute of Accounting and Financial studies/University of Baghdad

Muwafaq Abdul Hussein Mohamad[1] Ahmed Khaled Mahmood[2]
[1]Uruk University / College of Management and Economics
[2]Nahrain University - College of Business Economics

Abstract

Training programs are one of the foundations on which scientific and professional competencies are built in accounting disciplines to be able to measure and communicate economic events and provide appropriate information for decision making. Therefore, the international education standards board (IEASB) of the international federation of accountants (IFAC) has issued international standards combining the most important aspects of building the capacity of accountants and providing them with the requisite knowledge and skills, which results in the end result in the accounting and auditing professions qualified and trained scientifically and practically to lead the economic units efficiently and effectively, ensuring the achievement of quality and upgrading in the development of training programs implemented by institutions dealing with accounting education.

The research has reached a range of conclusions, the most important of which is that the training programs applied at the institute for the four stages of study are fully applied and (65%)

requirements of the international accounting education standard (IES 5) experience and practical training, while partially applied (23%) not applicable (12%).

The research was presented to a set of recommendations, the most important of which is the need to rely on the paragraphs of the international accounting education standard (ies 5) experience and practical training and to benefit from it in the preparation and development of training programs for specialization of charted accounting and to ensure the efficiency in the scientific and practical qualification of students and achieve compatibility between theoretical study and practical application.

Keywords: Audit, training programs, international standards of accounting education.

المقدمة

تمثل المسؤوليات الجسام التي تتقاسمها العديد من الجهات في سبيل إعداد وبناء طلبة المحاسبة القانونية مؤهلين بمستويات عالية من المعارف والمهارات المهنية اللازمة لمواجهة المتغيرات التكنولوجية والمعرفية التي تشهدها بيئة الأعمال بصورة متزايدة، خاصة بعد الإنفتاح على الأسواق الخارجية والعولمة. وتأتي مؤسسات التعليم العالي في مقدمة تلك الجهات كونها المكلفة بأداء دورها المطلوب في هذا المجال، عن طريق قيامها بوضع وتبني ومواكبة الأساليب القائمة على الكفاءة والفاعلية لجوانب الإعداد العلمي والمهني لمخرجاتها وفق المعايير ذات الصلة الصادرة عن المنظمات المهنية المعترف بها، وبما يضفي الأساس السليم والفعَّال على مناهج التعليم المحاسبي والبرامج التدريبية، والذي ينعكس بالنتيجة النهائية ايجاباً على إعداد مخرجات مهنية قادرة على ممارسة المهنة والسير نحو نهج يضمن لها النجاح والاستمرارية، فضلاً عن الإسهام في الايفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بأعلى مراتب الجودة.

لذا فقد هدف البحث الى تدقيق البرامج التدريبية المطبقة في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / قسم الدراسات المحاسبية وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية وتقديم المقترحات والحلول اللازمة للارتقاء بمستوى البرامج التدريبية وبما يعين المؤسسات التعليمية على التبني الكامل لمعايير التعليم المحاسبي الدولية.

ولتحقيق أهداف البحث فقد قسم على اربعة مباحث ، تضمن المبحث الاول منهجية البحث، في حين تناول المبحث الثاني الجانب النظري ، فيما خصص المبحث الثالث للجانب العملي، أما المبحث الرابع فقد خصص الى أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحثان.

المبحث الاول

منهجية البحث

يناقش هذا المبحث منهجية البحث التي تُمثل المسار الميداني والطريقة العلمية المنظمة لتحديد مشكلات البحث وسبل معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضياته وتحقيق أهدافه.

ويتضمن هذا المبحث التعريف بمشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضيته، فضلاً عن منهجه وأساليب جمع البيانات، وحدوده الزمانية والمكانية، وعلى النحو الآتي:-

1- مشكلة البحث Research Problem:

في ظل التحديات التي تواجه الجامعات عموما ومؤسسات التعليم المحاسبي خاصة بسبب العولمة وما صاحبها من تطور قطاع الاعمال بشكل متسارع مما تطلب من هذه المؤسسات العمل باستمرار على تحسين وتطوير مستويات أدائها على النحو الذي يزود الطالب بالمؤهلات العلمية والعملية التي تؤهله للقيام بدوره الأساس في المجتمع، لذا تتمحور مشكلة البحث من خلال:

عدم إستكمال البرامج التدريبية لطلبة المحاسبة القانونية لمتطلبات معايير التعليم المحاسبي، مما ينعكس على مستوى كفاءة وفاعلية الأداء العلمي والعملي المفروض تحقيقه من قبل المؤسسات المعنية بإعداد وتأهيل محاسبين مهنيين.

2- أهمية البحث The Importance Of Research:

تبرز أهمية البحث من خلال تناوله لموضوع البرامج التدريبية لطلبة التخصصات المحاسبية في ظل المعايير الصادرة بشأنها ومالها من دور في تطوير أداء الجامعات والمؤسسات المعنية بالتعليم المحاسبي وبما يضمن الوفاء بمتطلباتها وتحقيق أهدافها.

كما تتجسد أهمية البحث من الإضافة العملية التي يمكن أن تتوصل إليها نتائج هذا البحث، وبما يحقق الافادة من موضوعته التي تتصف بندرتها بين البحوث والدراسات العراقية على حد علم الباحثان.

3- أهداف البحث Research Objective:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ. البحث في معايير التعليم المحاسبي الدولية من حيث المفهوم والأهمية ومدى الحاجة اليها.

ب. تدقيق البرامج التدريبية المطبقة في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / قسم الدراسات المحاسبية (الذي يمنح شهادات مهنية عليا في تخصص المحاسبة القانونية يتمتع حاملها بجميع حقوق وامتيازات شهادة الدكتوراه) وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية.

ج. بيان نتائج مستوى التطبيق للمعهد (عينة البحث) وفق محاور الاطار المقترح لمعايير التعليم المحاسبي الدولية.

د. تقديم المقترحات والحلول اللازمة للارتقاء بمستوى البرامج التدريبية وبما يعين المؤسسات التعليمية على التبني الكامل لمعايير التعليم المحاسبي الدولية.

4- فرضية البحث Research Hypothesis:

ينطلق البحث من فرضية هي:

"إنَّ تدقيق البرامج التدريبية لطلبة التخصصات المحاسبية وفق المعايير الدولية الصادرة بشأنها يسهم بشكل فاعل في تحقيق اهدافها، فضلاً عن الارتقاء بكفاءة أداء تلك المؤسسات وتطوير جوانب التأهيل العلمي والعملي لمخرجاتها".

5- منهج البحث Research Approach:

اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي (الوصفي) في تناول مشكلات البحث وإثبات فرضياته في الجانب النظري لتحقيق أهداف البحث بعد الاطلاع على الأدبيات والقوانين والمعايير الدولية والتوجيهات ذات العلاقة، أما الجانب التطبيقي فيستند الى المنهج (الوصفي التحليلي) من خلال تدقيق البرامج التدريبية لعينة البحث على وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية.

6- أساليب جمع البيانات والمعلومات Sources Of Data Collection And Information:

اعتمد الباحثان في الحصول على البيانات اللازمة التي تساعد في تنفيذ أهداف البحث والوصول إلى النتائج على المصادر الآتية:

1- القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية والمعايير الدولية ذات الصلة بموضوعة البحث.

2- الكتب والرسائل والأطاريح العربية والأجنبية.

3- الدوريات والبحوث المنشورة.

4- المقابلات الشخصية مع الجهات ذات العلاقة.

5- الوثائق والسجلات الرسمية لدى المعهد المبحوث و ديوان الرقابة المالية الاتحادي/دائرة الشؤون الفنية والدراسات / قسم التدريب.

7- عينة البحث The Research Sample:

تتمثل عينة البحث بجامعة بغداد/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ قسم الدراسات المحاسبية.

المبحث الثاني

الجانب النظري للبحث

ليس بخاف على أحد المسؤوليات الجسام التي تتقاسمها العديد من الجهات في سبيل إعداد وبناء محاسبين مؤهلين بمستويات عالية من المعارف والمهارات المهنية اللازمة لمواجهة المتغيرات التكنولوجية والمعرفية التي تشهدها بيئة الأعمال بصورة متزايدة، خاصة بعد الإنفتاح على الأسواق الخارجية والعولمة.

وتأتي مؤسسات التعليم العالي في مقدمة تلك الجهات كونها المكلفة بأداء دورها المطلوب في هذا المجال، عن طريق قيامها بوضع وتبني ومواكبة الأساليب القائمة على الكفاءة والفاعلية والإقتصادية في الإعداد العلمي والمهني لمخرجاتها وفق المعايير ذات الصلة الصادرة عن المنظمات المهنية المعترف بها، وبما يضفي الأساس السليم والفعَّال على مناهج التعليم المحاسبي، والذي ينعكس بالنتيجة النهائية ايجاباً على إعداد مخرجات مهنية قادرة على ممارسة المهنة والسير نحو نهج محاسبي يضمن لها النجاح والاستمرارية، فضلاً عن الإسهام في الايفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بأعلى مراتب الجودة.

مما سبق، ولتحقيق غايات هذا المبحث، فقد قُسم على وفق المحاور الآتية:

- معايير التعليم المحاسبي الدولية من حيث التعريف والأهمية ومدى الحاجة اليها.
- معيار التعليم الدولي رقم (5) الخبرة العملية.
- تدقيق البرامج التدريبية في ظل معايير التعليم المحاسبي الدولية.

أولا: معايير التعليم المحاسبي الدولية من حيث التعريف والأهمية ومدى الحاجة اليها :

ما من حقل معرفي إلا وله قواعد وأصول ترشد عمله وتوفر التوجيهات اللازمة لممارسته، فضلاً عن ايجاد الحلول الممكنة والقابلة للتطبيق للمشكلات التي تواجهه، والتعليم المحاسبي كغيره من الحقول المعرفية، يقوم على مجموعة من المعايير التي تعمل على ترشيد الممارسات المقبولة عموماً لعمليتي التعليم والتنمية اللازمة لإعداد محاسبين مؤهلين وتعزيز التطبيق المناسب للتعامل مع القضايا المختلفة في مجال المحاسبة.

فالمعيار يمثل مسطرة او ميزان يتم من خلاله قياس شيء معين من خلال مقارنة المعيار بالأداء الفعلي فإذا تم التوافق مع المعيار فأنه يدل على ان الاداء جيد اما اذا كان العكس فأنه يدل على ان الاداء غير جيد وهذا يتطلب مراجعة الخطط واجراء التحسينات. [7]

ولا تخرج معايير التعليم المحاسبي عن هذا النطاق، إذ يمكن تعريفها بأنها "نماذج او ارشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العملية فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي"، كما يمكن تعريفها بأنها "المعايير التي توفر إرشادات محددة يجب إستيفاؤها من لدن المحاسبين وهي موجهة أساساً للجهات التي تهتم بالتعليم المحاسبي من جامعات ومدارس عليا ومعاهد متخصصة، أو هيئات مهنية، وتصدر هذه المعايير عن الإتحاد الدولي للمحاسبين".[1]

فمعايير التعليم المحاسبي تحدد الطرائق والأساليب الجوهرية التي تعزز التطبيق المناسب وتوفر ارشادات بناءً على دراسات دقيقة لأفضل التطبيقات العملية وأكثر طرائق التعليم المحاسبي فاعلية وذلك عن طريق تحديد العناصر الأساس والجوهرية التي يتوقع ان تتضمنها برامج التعليم المحاسبي والتدريب لما قبل وبعد التأهيل.[2]

ويرى الباحثان بأن معايير التعليم المحاسبي الدولية تصف الممارسات الجيدة المقبولة عموماً لعمليتي التعليم والتأهيل اللازمة لإعداد محاسبين مؤهلين، لما تتضمنه من العناصر الاساس لمحتوى عملية التعليم والتأهيل العلمي والعملي الضرورية للمحاسبين المهنيين والتي تتمتع باعتراف وقبول دولي لكونها صادرة عن مجلس التعليم المحاسبي الدولي(IEASB) والتابع للاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC).

وتكمن أهمية وجود معايير دولية للتعليم المحاسبي في أنها [3] و(معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين، ٢٠٠٣):

1- تعزز من موضوعية المخرجات المحاسبية لكونها تشكل إطاراً يحكم عملية التعليم المحاسبي، فبوجود هذه المعايير يمكن قياس موضوعية مخرجات هذا النوع من التعليم.

2- خدمة المصلحة العامة عن طريق التقدم الواسع الانتشار لتعليم المحاسبين المهنيين وتطويرهم، الأمر الذي يؤدي إلى معايير منسقة ومنسجمة.

3- إصدار سلسلة من البيانات التي تعكس التطبيق والممارسة الجيدة لتعليم المحاسبة المهنية وتطويرها قبل التأهيل وبعده.

4- توفير معايير دولية يمكن الرجوع إليها لقياس مدى إلتزام المؤسسات التعليمية بمتطلبات هذه المعايير والتي تساعد في قياس كفاءة المخرجات.

5-

ويمكن معرفة مدى الحاجة لمعايير التعليم المحاسبي الدولية وذلك لكونها تمثل الأساس في الدخول إلى عالم الممارسة المهنية، فهي تؤكد على مستوى مناسب من التعليم لتوفير الأساس الضروري لإكتساب المعارف والخبرات المطلوبة، كما انها تُعد المرجع الدولي في مجال تقييم الاحتياجات من القدرات المحاسبية، علاوةً على حاجة الجمهور للثقة في مهنة المحاسبة، كما إن وجود معايير دولية للتعليم المحاسبي سيضمن مخرجات تعليمية على قدر مناسب من التأهيل والتي تتمتع بالكفاءة الفنية والمهنية اللازمة، كما إن غياب تلك المعايير يؤدي إلى الإختلاف في الأسس التعليمية والمنهجية التي تتبع من لدن المؤسسات التعليمية، مما سينعكس سلباً على نوعية المخرجات والذي يقود بدوره إلى ضعف الثقة في خريجي البرامج المحاسبية عموماً، ومن ثم في المهنة على وجه الخصوص [1].

ويُعد مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي(IAESB) التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين مسؤولاً عن إصدار وتطوير معايير وإرشادات لتعليم وتأهيل وتدريب المحاسبين المهنيين، فضلاً عن تطوير التعليم المهني المستمر لأعضاء مهنة المحاسبة والتحضير للعمل المشترك للاقتصاديات المتقدمة والنامية والناشئة للمساعدة في تقدم برامج تعليم المحاسبة على نطاق عالمي، خصوصاً أن ذلك سيساعد في التنمية الإقتصادية، مع التركيز على تحسين المهارات والقيم والمعرفة المهنية والاخلاقيات لطلاب المحاسبة والمهنيين [4]

ويتم ذلك عن طريق (18) عضواً من مختلف انحاء العالم (منقسمين إلى تسعة أعضاء ممارسين وتسعة أعضاء آخرين ليسوا أعضاءً أو موظفين في شركات تدقيق)، آخذين بالإعتبار تنوع الثقافات واللغات وتنوع النظم التعليمية والقانونية والاجتماعية الى جانب تنوع الأدوار التي يؤديها المحاسبين (IES,2017:3,14).

وإلى الأن، فقد أصدر(IAESB) ثمانية معايير دولية تُعنى بالتعليم المحاسبي في أثناء المدة (2003-2017)، كما يتم إصدار نشرات وكتيبات ومطبوعات تساعد على فهم وتتبع الموضوعات المختلفة التي تضمنتها المعايير أعلاه.

والجدول في الأدنى يلخص معايير التعليم المحاسبي الدولية المعتمدة لغاية عام2017، وكما يأتي:

جدول(1) معايير التعليم المحاسبي الدولية المعتمدة لغاية عام2017

رقم المعيار	عنوان المعيار
المعيار رقم(1)	متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبة
المعيار رقم(2)	الكفاءة الفنية
المعيار رقم(3)	المهارات المهنية
المعيار رقم(4)	القيم والاخلاقيات والسلوكيات المهنية
المعيار رقم(5)	الخبرة العملية
المعيار رقم(6)	تقييم الكفاءة المهنية
المعيار رقم(7)	التطور المهني المستمر
المعيار رقم(8)	متطلبات الكفاءة لاخصائيي التدقيق

ثانيا: معيار التعليم الدولي رقم (5) الخبرة العملية:

يهدف هذا المعيار إلى تنمية مهارات الطلبة عن طريق تحقيق التفاعل ما بين الجانبين (النظري والميداني) لتعزيز الخبرات والمهارات العملية، والتعرف المباشر على طبيعة المهنة وظروف العمل والعلاقات السائدة بين تخصص

المحاسبة والتخصصات الأخرى، فإعداد الطالب لأداء الممارسات المهنية في حقل العمل يتطلب منه إدراك كاف لبيئة العمل ليتمكن من أداء دوره بنجاح، وهذا يستلزم من المؤسسات التعليمية أداء دورها عن طريق البرامج التعليمية التي تضطلع بإيصالها للطالب (بما فيها التدريب الميداني) وتقييم النتائج المتحققة للتأكد من وجود توافق حقيقي لما يتم تعليمه وما يتم ممارسته في بيئة العمل من عدمه .[8].

ويرى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إن الغرض من البرامج التدريبية هو لمساعدة الطلاب على تطبيق المعارف والمهارات التي تعلموها في البرامج التعليمية وتطوير قابلياتهم بهذا المجال، وبما يعزز من فرص حصولهم على وظائف دائمة، كما أشارت احدى الدراسات التي قام بها (Naser&Tavakolian) إلى أن التدريب المحاسبي الميداني يؤدي إلى تحسين الأداء الأكاديمي للطلبة الجامعيين، وقد اظهرت النتائج التي توصلت اليها إلى أن المهارات والمعارف والحوافز التي اكتسبها الطلاب من خبرتهم التدريبية كان لها أثر إيجابي كبير في أدائهم لدورات العمل اللاحقة [17].

لذلك، فإن بعضهم يرى إن من الضروري إثراء التعليم المحاسبي بالتدريب الميداني، ليكون الخريج مؤهلاً بالمعارف والمهارات اللازمة لتعينه على مواجهة ما قد ينتظره من صعوبات عند ممارسة مهنة المحاسبة نظراً لما يحتويه التدريب الميداني من ثروة علمية وفنية ومهنية لصقل خبرات المحاسب في تطبيق النظم المحاسبية وأساليب القياس الحديثة واستخدام الحاسوب ونظم المعلوماتية. ويتم تحقيق ذلك عن طريق إعداد البرامج التدريبية والمستمرة سنوياً وبالتعاون مع الجمعيات والنقابات والمراكز البحثية المتخصصة بالمحاسبة مع مواكبة التطورات الحاصلة، وحث المحاسبين على الالتحاق بها مع منحهم المكافأة التشجيعية، وبما يكفل تحسين نوعية الخدمات التي يقدمونها [10].

لذا يرى الباحثان انه من الضروري لكل محاسب مهني ان لا يمتلك المعرفة النظرية فحسب، بل أن يكون قادراً أيضاً على تطبيق تلك المعرفة بكفاءة ومهنية في الواقع الميداني لبيئة الاعمال.

ثالثا: تدقيق البرامج التدريبية في ظل معايير التعليم المحاسبي الدولية:

يُعد تطوير التعليم المحاسبي وتحسين جودته أمراً بالغ الأهمية لما للمحاسبين عموما والمحاسبين القانونيين خاصة من مسؤولية مهنية وأخلاقية تتعاظم يوماً بعد آخر أمام ممارستهم للأدوار المنوطة بهم نتيجةً للتطورات والمتغيرات التكنولوجية والمعرفية المتلاحقة في بيئة الأعمال [11]

ويقع عبئ المسؤولية تلك على عاتق الجامعات والمؤسسات المهنية المعنية بإعداد وتخريج المحاسبين من الجامعات والمعاهد المتخصصة، لذا وجب عليها تطوير اساليبها ومناهجها بما على النحو الذي يزود الطالب بالمعارف والمعلومات الأساس [9] وبما يتماشى مع معايير التعليم المحاسبي الصادرة عن مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB)، إذ لا يمكن الحديث عن جودة مخرجات التعليم المحاسبي ما لم يتم الإهتمام أولاً بجودة مدخلات هذه العملية من حيث محتويات المواد الدراسية، وكفاءة وتخصص الأساتذة التدريسين، طرائق التدريس التي تعد الطالب من الناحية النظرية والفكرية ومن الناحية المهنية الميدانية بحيث يتم الجمع بينهما، والاستعدادات الشخصية للطلاب من ناحية القدرات والأخلاق المهنية [11].

فالإهتمام بالمحاسب القانوني وتأهيله ورفع كفاءته من الأمور الأساسية لتطوير أداء مهنة المحاسبة، لذلك فقد طالبت المنظمات المهنية في العديد من الدول العربية والأجنبية بتوافر حد أدنى من التأهيل العلمي والعملي للمحاسب، إذ يجب أن يكون المحاسب معداً الإعداد الكافي حتى يمكنه القيام بدوره وأداء عمله بطريقة كفؤة وفاعلة [9].

من الجانب الآخر، يرى الباحثان إن تدقيق الأداء خطوة هامة للوقوف على واقع أداء المؤسسات التعليمية وبما يكفل الارتقاء بمخرجاتها العلمية بشكل عام، إذ إن تحقيق أداء ذو كفاءة وفاعلية في التعليم الجامعي ومؤسساته وبرامجه عموماً والمحاسبي خاصةً أصبح أمراً لا مفر منه

للوصول الى أعلى مستويات التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين في ظل التطورات والتغيّرات التي يشهدها قطاع المال والأعمال.

وللوفاء بمتطلبات تدقيق الأداء في هذا المجال يُعد اللجوء إلى المعايير الدولية للتعليم المحاسبي أمراً ضرورياً كونها صادرة عن(IFAC) التي تُعد في وقتنا الراهن أكبر مؤسسة تتمتع بالاعتراف والقبول على الصعيدين(الدولي والمهني) ولكونها أكثر ملائمة عن غيرها من المعايير كمعايير الجودة والاعتماد الاكاديمي للحكم على مدى كفاءة وفاعلية أداء المؤسسات التي تُعنى بالتعليم المحاسبي.

إذ تضم تلك المعايير بين طياتها أغلب الجوانب المهمة لبناء قدرات المحاسبين وتزويدهم بالمعارف والمهارات المطلوبة، والذي يؤدي بالنتيجة النهائية إلى رفد مهنة المحاسبة بالمؤهلين والمدربين علمياً وعملياً ليقودوا السوق بكفاءة وفاعلية، وبما يضمن مواكبة خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تسعى الدول وحكوماتها لبلوغها.

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

يتناول هذا الجانب متطلبات الخبرة والتدريب العملي وطرائق اكتسابها والاشراف عليها بحسب معايير التعليم المحاسبي الدولية ومستوى تطبيقها في البرامج التدريبية المعتمد في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ولتخصص المحاسبة القانونية وتحديد نقاط الضعف والإجراءات التصحيحية والجهة المسؤولة عن اجراء التصحيح ، والذي ينقسم الى (3) اقسام وكما يأتي:-

أولا: متطلبات الخبرة والتدريب العملي:

الجدول ادناه يوضح مستوى تطبيق متطلبات الخبرة والتدريب العملي:

جدول (2) مستوى تطبيق متطلبات الخبرة والتدريب العملي

ت	المحور الخبرة والتدريب العملي	مستوى التطبيق			نقاط الضعف	الاجراء التصحيحي	الجهة المسؤولة عن التصحيح
		مطبق كليا	مطبق	غير مطبق			
1-	متطلبات الخبرة والتدريب العملي:						
أ-1	استكمال مدة تدريبية مناسبة لاثبات أن المتدربين قد اكتسبوا الخبرة العملية الكافية والمطلوبة في مجالات تخصصهم.	√					
ب-1	تنوع المهام والادوار في البرامج التدريب التي يقوم بها المتدربين خلال مدة التدريب وبما تتلائم مع مجالات تخصصهم.	√					
ج-1	ان تكون بيئة التدريب مماثلة لبيئة الاعمال التي يعمل المتدربين فيها بعد تخرجهم.	√					

أ-1	مراجعة وتحديث البرامج التدريبية وبما يتلائم مع تطورات بيئة الاعمال والادوار المتوقع أداءها من قبل المتدربين بعد تخرجهم.		√		قلة اجراء مراجعة وتحديث البرامج التدريبية وبما يتلائم مع تطورات بيئة الاعمال.	القيام بمراجعة وتحديث البرامج التدريبية بشكل دوري بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية	اللجنة العلمية – دائرة الشؤون الفنية والدراسات في ديوان الرقابة المالية.
	تكرار الإجابة	**3**	**1**	–			
	النسبة	**75**	**25**	–			

يلحظ من الجدول أعلاه تباين مستوى تطبيق المتطلبات الخبرة والتدريب العملي المطبقة في المعهد والتي تضمنت (4) فقرات، حيث بلغت نسبة الفقرات المطبقة كليا (75%) في حين بلغت نسبة الفقرات المطبقة جزئيا (25%)، وكما مبين أدناه:-

الفقرة (1- أ) والمتعلقة باستكمال مدة تدريب مناسبة نجد أنها مطبقة كليا حيث أن مدة التدريب التي يستكملها الطالب لتخصص المحاسبة القانونية مدة (100) أسبوع (4 سنوات× 25 أسبوع) وبواقع (3500) ساعة (100 أسبوع × 5 أيام × 7 ساعات دوام) ، موزعة على مدى أربع سنوات الدراسة وبعدل (25) أسبوع لكل سنة والتي تبدأ مباشرة بعد انتهاء الفصل الدراسية لكل سنة. والجدول ادناه يبين مدد التدريب لعينة البحث :

جدول (3) مدد التدريب لعينة البحث

العام الدراسي	المرحلة الدراسية	تاريخ المباشرة	تاريخ الانفكاك	مدة التدريب
2013 – 2014	الأولى	2014/4/9	2014/10/14	25 أسبوع بموجب كتاب ديوان الرقابة / دائرة الشؤون الفنية والدراسات ذي العدد 20298 في 2014/11/6
2014 – 2015	الثانية	2015/4/14	2015/10/18	25 أسبوع بموجب كتاب ديوان الرقابة / دائرة الشؤون الفنية والدراسات ذي العدد 18401 في 2015/11/11
2015 – 2016	الثالثة	2016/4/18	2016/10/20	25 أسبوع بموجب كتاب ديوان الرقابة / دائرة الشؤون الفنية والدراسات ذي العدد 19712 في 2016/11/15
2016 – 2017	الرابعة	2017\4\16	2017\10\19	25 أسبوع بموجب كتاب ديوان الرقابة / دائرة الشؤون الفنية والدراسات ذي العدد 25569 في 2017/11/16

1- الفقرة (1- ب) والمتعلقة بتنوع المهام والادوار في برامج التدريب التي يقوم بها المتدرب خلال مدة التدريب فنجد انها مطبقة كليا ، حيث يتدرب الطالب وفق البرامج التدريبية المعدة من قبل المعهد لتخصص المحاسبة القانونية والذي تتعدد المهام والاداور التي يقوم بها الطالب المتدرب وعلى مستوى كل مرحلة ، ففي المرحلة الأولى يتدرب الطالب وفق برنامج التدريبي المخصص للمرحلة الأولى (الملحق 1) والتي يكون مكلف بالاطلاع على الإجراءات التنظيمية ومن ثم المباشرة بالتدقيق المستندي والمحاسبي. اما في المرحلة الثانية فيتدرب الطالب حسب البرنامج التدريبي المخصص لهذه المرحلة (الملحق 2) والذي يتم تكليفه بتطبيق القواعد المحاسبية ومعايير التدقيق (المحلية والدولية) عند اجراء التدقيق فضلاً عن فقرات أخرى.اما في المرحلة الثالثة فيكلف المتدرب حسب البرنامج التدريبي المخصص لهذه المرحلة (ملحق 3) بمسؤولية رئيس الفريق التدقيقي لتدقيق حسابات ختامية وما يتعلق بها من برنامج والعينات وتنظيم أوراق العمل بالإضافة الى فقرات أخرى . وفي المرحلة الرابعة فيكلف المتدرب بموجب البرنامج التدريبي المخصص لهذه المرحلة (ملحق 4) بمهام رئيس الفريق وتوزيع العمل والقيام باجراء التدقيق الدوري والختامي وإصدار تقرير بذلك الى جانب عدة فقرات إضافية.

2- الفقرة (1- ج) والخاصة ببيئة التدريب مماثلة لبيئة الاعمال التي يعمل المتدربين فيها بعد تخرجهم ، فنلاحظ انها مطبقة كليا لكون طلبة المحاسبة القانونية يتم تدريبهم في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ضمن الهيئات الرقابية الموزعة على عموم دوائر الدولة وشركات القطاع العام والمختلط.

3- الفقرة (1- د) والمتعلقة بمراجعة وتحديث البرامج التدريبية وبما يتلائم مع تطورات بيئة الاعمال والادوار المتوقع أداءها من قبل المتدربين بعد تخرجهم ، فنجد انها مطبقة جزئيا ويعود سبب ذلك لقلة اجراء مراجعة او تحديث للبرامج التدريبية مابين المدة (2014-2017). ومن خلال تدقيق البرامج التدريبية لتخصص المحاسبة القانونية (ملحق 6) نلحظ مايأتي:-

أ- افتقار البرامج التدريبية الى تدريب الطلبة على تطبيق الأساليب الحديثة في التدقيق ، منها: التدقيق المستند للمخاطر من خلال تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييم الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية – برامج كشف الغش والاحتيال في البيانات المالية – استخدام برامج الكترونية في التدقيق.

ب- عدم وضع جداول زمنية لتنفيذ كل فقرة في البرامج التدريبية لتحديد مدى كفاءة المتدرب في إدارة الوقت وتنفيذ المهام المكلف بها في المواعيد المحددة.

ج- وجود عمومية في بعض فقرات البرامج التدريب إذ لاتتضمن إرشادات للمتدربين ليتم الاسترشاد بها من قبل الطلبة المتدربين عند تنفيذ كل فقرة في البرامج التدريبية. منها : المساهمة في فحص النظم المحاسبية وتطويرها- فهم طبيعة العلاقة علاقة مراقب الحسابات بالجهة موضوع التدقيق- تعلم كيفية القيام بالمهام ذات التكليف الخاص.

د- قلة تركيز البرامج التدريبية لتدريب الطلبة على تطبيق المواضيع المهمة في التدقيق: كالاهمية النسبية – تقييم فرض الاستمرارية – الإجراءات التحليلية – الاحداث اللاحقة.

3-3-5-2: طرائق اكتساب الخبرة والتدريب العملي:

الجدول في الأدنى يوضح مستوى تطبيق طرائق اكتساب الخبرة والتدريب العملي:

جدول (4) مستوى تطبيق طرائق اكتساب الخبرة والتدريب العملي

ت	محور الخبرة والتدريب العملي	مستوى التطبيق			نقاط الضعف	الاجراء التصحيحي	الجهة المسؤولة عن التصحيح
		مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق			
2-	طرائق اكتساب الخبرة والتدريب العملي:						
2-أ	الاطلاع على البيئة التي يتم فيها تقديم الاعمال المحاسبية والتدقيقية.	√					
2-ب	فهم طبيعة أعمال الوحدات الاقتصادية وكيفية تنفيذ أعمالها.	√					
2-ج	القدرة على ربط الاعمال المحاسبية والتدقيقية بوظائف وانشطة اعمال الوحدة الاقتصادية.	√					
2-د	تنوع بيئة الاعمال خلال فترة التدريب من حيث زج المتدربين في عدة أماكن للعمل فيها كـ (سوق العراق للأوراق المالية – مكاتب مراقبي الحسابات في القطاع الخاص)		√		اقتصار أماكن التدريب في الدوائر الحكومية من خلال الهيئات الرقابية التابعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي.	التنسيق مع مكاتب مراقبي الحسابات في القطاع الخاص وسوق العراق للأوراق المالية لغرض تدريب الطلبة فيها.	العمادة- اللجنة العلمية – الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين
2-هـ	تطوير القيم والاخلاقيات والسلوكيات المهنية.		√		عدم وجود إرشادات للمتدربين ضمن البرامج التدريبية لتطوير القيم والاخلاقيات والسلوكيات المهنية.	إضافة فقرات ارشادية ضمن البرامج التدريبية لتطوير القيم والاخلاقيات والسلوكيات المهنية لدى الطلبة المتدربين.	اللجنة العلمية
2-و	امتلاك فرص التطور وفق مستويات تدريجية من المسؤولية تحت قدر مناسب من الاشراف.	√					

ب-2	تقديم المتدرب تقارير دورية موجزة عما تم إنجازه خلال مدة التدريب.	√					
ج-2	تكليف المتدرب باكتشاف مشاكل او حالات محاسبية او تدقيقية عملية من واقع الموسسات الاقتصادية التي يتدرب فيها خلال مدة التدريب.			√	عدم وجود فقرات لتكليف المتدربين لاكتشاف هذه المشاكل والحالات.	اضافة فقرات ضمن البرامج التدريبية لاكتشاف المشاكل والحالات العملية.	**اللجنة العلمية**
	تكرار الإجابة	**5**	**2**	**1**			
	النسبة %	**63**	**25**	**12**			

يلحظ الباحثان من الجدول أعلاه تباين مستوى تطبيق طرائق اكتساب الخبرة والتدريب العملي المطبقة في المعهد والتي تضمنت (8) فقرات، حيث بلغت نسبة الفقرات المطبقة كليا (63%) في حين بلغت نسبة الفقرات المطبقة جزئيا (25%) ونسبة الفقرات غير المطبقة (12 %)، وكما مبين أدناه:-

1- الفقرتين (2- أ) والمتعلقة بالاطلاع على البيئة التي يتم فيها تقديم الاعمال المحاسبية والتدقيقية والفقرة (2- ب) والمرتبطة بفهم طبيعة أعمال الوحدات الاقتصادية وكيفية تنفيذ أعمالها ، فنجد انها مطبقة كليا من خلال البرامج التدريبية لتخصص المحاسبة القانونية حيث يقوم المتدرب في الأسابيع الأولى من التدريب بالاطلاع على الاعمال التدقيقية التي تقوم بها الهيئة الرقابية وعلى طبيعة النظام المحاسبي المطبق لدى الجهة الخاضعة للرقابة وفهم طبيعة اعمالها.

2- الفقرة (2- ج) والمرتبطة بالقدرة على ربط الاعمال المحاسبية والتدقيقية بوظائف وانشطة اعمال الوحدة الاقتصادية، فنجد انها مطبقة كليا من خلال قيام المتدرب بتدقيق أداء الوحدة الاقتصادية والواردة ضمن الفقرة (6) لبرنامج التدريبي الخاص بالمرحلة الرابعة .

3- الفقرة (2- د) والمتعلقة بتنوع بيئة الاعمال خلال مدة التدريب ، فنجد انها مطبقة جزئيا ضمن البرامج التدريبية لتخصص المحاسبة القانونية حيث يتم توزيع الطلبة المتدربين على دوائر التدقيق متنوعة في كل سنة وكما مبين في الجدول ادناه ، الا ان التدريب يقتصر في الهيئات الرقابية في ديوان الرقابة المالية من دون زج المتدربين في بيئة مختلفة كسوق العراق للأوراق المالية ومكاتب مراقبي الحسابات في القطاع الخاص التي قد يعمل فيها الطالب بعد تخرجه. والجدول ادناه يبين أماكن التدريب لعينة من طلبة المعهد خلال السنوات الدراسية الأربعة وللسنوات من 2014-2017:-

جدول (5) أماكن التدريب لعينة من طلبة المعهد

ت	اسم الطالب	مكان التدريب في المرحلة الأولى 2014	مكان التدريب في المرحلة الثانية 2015	مكان التدريب في المرحلة الثالثة 2016	مكان التدريب في المرحلة الرابعة 2017
1	أ	دائرة تدقيق نشاط التمويل و التوزيع	دائرة تدقيق نشاط الخدمات العامة	دائرة تدقيق النشاط الاجتماعي	دائرة تدقيق النشاط الصناعي
2	ع	دائرة تدقيق المنطقة الثالثة/ الحلة / حكم	دائرة تدقيق المنطقة الثالثة/ الحلة / قطاع	دائرة تدقيق المنطقة الثالثة/ الحلة / قطاع	دائرة تدقيق المنطقة الثالثةالحلة

		مركزي	الخدمات	الخدمات	
3	ر	دائرة تدقيق نشاط الخدمات العامة	دائرة تدقيق نشاط الشركات	دائرة تدقيق النشاط الاجتماعي	دائرة تدقيق نشاط الزراعه و التعمير
4	م	دائرة تدقيق النشاط الاجتماعي	دائرة تدقيق نشاط الشركات	دائرة تدقيق نشاط الخدمات العامة	دائرة تدقيق نشاط التمويل و التوزيع
5	ز	دائرة تدقيق نشاط الشركات	دائرة تدقيق نشاط الشركات	دائرة تدقيق نشاط الزراعه و التعمير	دائرة تدقيق نشاط الحكم المركزي
6	ح	دائرة تدقيق نشاط الشركات	دائرة تدقيق نشاط الحكم المركزي	دائرة تدقيق النشاط الاجتماعي	دائرة تدقيق نشاط التمويل و التوزيع
7	و	دائرة تدقيق نشاط الزراعه و التعمير	دائرة تدقيق نشاط التمويل و التوزيع	دائرة تدقيق نشاط الحكم المركزي	دائرة تدقيق نشاط الخدمات العامة
8	ا	دائرة تدقيق المنطقة السادسة \ المثنى	دائرة تدقيق المنطقة السادسة \ المثنى	دائرة تدقيق المنطقة السادسة \ المثنى	دائرة تدقيق المنطقة السادسة \ المثنى
9	ح	دائرة تدقيق المنطقة الخامسة \ واسط	دائرة تدقيق المنطقة الخامسة \ واسط	دائرة تدقيق المنطقة الخامسة \ واسط	دائرة تدقيق المنطقة الخامسة \ واسط
10	ع	دائرة تدقيق نشاط الزراعه و التعمير	دائرة تدقيق النشاط الصناعي	دائرة تدقيق نشاط الخدمات العامة	دائرة تدقيق النشاط الاجتماعي
11	ع	دائرة تدقيق المنطقة الخامسة \ الانبار	دائرة تدقيق نشاط الزراعه و التعمير	دائرة تدقيق النشاط الصناعي	دائرة تدقيق نشاط الشركات
12	م	دائرة تدقيق النشاط الاجتماعي	دائرة تدقيق نشاط الشركات	دائرة تدقيق نشاط الحكم المركزي	دائرة تدقيق نشاط الخدمات العامة

4- الفقرة (2- هـ) والمتعلقة بتطوير القيم والاخلاقيات والسلوكيات المهنية ، فنجد انها مطبقة جزئيا بسبب عدم وجود إرشادات للمتدربين ضمن البرامج التدريبية لتطوير القيم والاخلاقيات والسلوكيات المهنية والاقتصار على ما يتلقاه المتدرب خلال مدة التدريب من الارشادات والتوجيهات المشرفي العملي والعلمي بصورة شفوية ، كما انها مطبقة ضمن استمارة التدريب عن مؤشرات الأداء العام التي يتم تقييم المتدرب على ضوئها.

5- الفقرة (2- ز) تقديم المتدرب تقارير دورية موجزة عما تم إنجازه خلال مدة التدريب، فنجد انها مطبقة كليا من خلال مايقوم به المتدرب من اعداد أوراق العمل و تقديم التقارير المكلف باعدادها ضمن البرامج التدريبية لتخصص المحاسبة القانونية ويتم الاطلاع عليها من قبل المشرفي العملي والعلمي.

6- الفقرة (2-ح) المتعلقة بتكليف المتدرب باكتشاف مشكلات او حالات محاسبية او تدقيقية عملية ، فنجد انها غير مطبقة ضمن البرامج التدريبية لتخصص المحاسبة القانونية، بسبب الاقتصار على تكليف المتدرب ضمن برنامج المرحلة الرابعة بدراسة معيار دولي وصياغته بما يتلائم مع البيئة المحلية ، دون التركيز على إكتشاف مشكلات او حالات محاسبية او تدقيقية عملية.

3-3-5-3: طرائق اكتساب الخبرة والتدريب العملي:

الجدول في الأدنى يوضح مستوى تطبيق الاشراف على الخبرة والتدريب العملي:

جدول (6) مستوى تطبيق الاشراف على الخبرة والتدريب العملي

ت	الخبرة والتدريب العملي	مستوى التطبيق			نقاط الضعف	الاجراء التصحيحي	الجهة المسؤولة عن التصحيح
		مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق			
3-	**الاشراف على الخبرة والتدريب العملي:**						
3-أ	التخطيط لعملية التدريب والاشراف عليها وفق برامج وجداول زمنية لضمان إمتلاك المتدربين الخبرة المناسبة.	√					
3-ب	أن يتم التدريب تحت اشراف وتوجية مشرفين يتمتعون بالتأهيل العلمي والخبرة العملية في أماكن العمل.	√					
3-ج	اجراء مراجعة دورية للاعمال المنجزة للمتدرب من قبل المشرفين.	√					
3-د	تقديم تقارير دورية من قبل المشرفين إلى المؤسسة التعليمية حول ما تم إنجازه من قبل المتدربين ومدى اكتسابهم للخبرة العملية.		√		قلة التقارير الدورية المرسلة من قبل قسم التدريب في ديوان الرقابة المالية الاتحادي.	طلب تقارير دورية حول ماتم إنجازه من قبل المتدربين.	اللجنة العلمية
3-هـ	قيام الطلبة المتدربين بتقييم مدى الاستفادة من المشرفين عند نهاية فترة التدريب للوقوف على مدى كفاءة المشرفين.			√	عدم وجود استمارة تقييم المشرفين تملئ من قبل المتدربين.	استحداث استمارة خاصة لتقييم المشرفين تملئ عند نهاية مدة التدريب من قبل المتدربين	اللجنة العلمية
	تكرار الإجابة	**3**	**1**	**1**			
	النسبة %	**60**	**20**	**20**			

يلحظ من الجدول أعلاه تباين مستوى تطبيق الاشراف على الخبرة والتدريب العملي المطبقة في المعهد والتي تضمنت (5) فقرات، حيث بلغت نسبة الفقرات المطبقة كليا (60%) في حين بلغت نسبة الفقرات المطبقة جزئيا (20%) ، أما نسبة الفقرات الفقرات الغير مطبقة(20%) ، وكما مبين أدناه:-

1- الفقرة (3- أ) المتعلقة التخطيط لعملية التدريب والاشراف عليها وفق برامج وجداول زمنية ، فنجد انها مطبقة كليا حيث يقوم كل من المعهد العالي و قسم التدريب في دائرة الدراسات والشؤون الفنية في ديوان الرقابة بالتخطيط لعملية التدريب لتخصص المحاسبة القانونية من خلال الاتي :

- وجود برنامج تدريبي على مستوى كل مرحلة دراسية.
- مدة التدريب (25) أسبوع.
- يتم توزيع الطلبة على الهيئات الرقابية، وكما موضح في الصفحة (137) الجدول(25).

2- الفقرة (3- ب) المتعلقة أن يتم التدريب تحت اشراف وتوجية مشرفين يتمتعون بالتأهيل العلمي والخبرة العملية فنجد انها مطبقة كليا حيث يقوم قسم التدريب في دائرة الدراسات والشؤون الفنية في ديوان الرقابة بتكليف رؤساء الهيئات والدوائر الرقابية الحاصلين على شهادة (محاسب قانوني) للاشراف على الطلبة المتدربين من الناحية العملية، بالإضافة الى ذلك يقوم المعهد بتكليف الأساتذة ممن هم على ملاك المعهد للاشراف على الطلبة المتدربين من الناحية العلمية وابداء التوجيهات والارشادات للمتدربين اثناء فترة التدريب. والجدول (7) يبين أسماء المشرفين العملي والعلمي لعينة البحث:

جدول (7) أسماء المشرفين العملي والعلمي لعينة البحث

ت	اسم الطالب	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المرحلة الرابعة	
		اسم المشرف العملي	اسم المشرف العلمي	اسم المشرف العملي	اسم المشرف العلمي	اسم المشرف العملي	اسم المشرف العلمي	اسم المشرف العملي	اسم المشرف العلمي
1	أ	م.ق.كامل كاظم رشاد	م. علي عبد العظيم	م.ق. فريدة فائق مظهر	م.م. مؤيد حميد مجدي	م.ق. غسان جواد صالح	أ.م.د. وفاء عبد الأمير	م.ق. نضال عبد الزهرة مرداو	أ.م.د. خولة حسين حمدان
2	ع	م.ق.رافل ياسين خضير	م.م. أسامة حسن عبد علي	م.ق. يقظان عبد علي كريم	م.م. زينب صادق إبراهيم	م.ق. عماد عبد الرضا حسن	أ.م.د. فيحاء يعقوب عبدالله	م.ق. رافل ياسين خضير	أ.م.د. سالم عواد هادي
3	ر	م.ق. فريدة فائق مظهر	م.م. هالة فاضل حسين	م.ق. بسمة قيس شهاب الدين	م. علي عبد العظيم	م.ق. اياد احمد جميل	أ.م.د. سالم عواد هادي	م.ق. محسن كاطع سلمان	أ.م.د. وفاء عبد الأمير
4	م	م.ق. غسان جواد صالح	م.م. زينب صادق إبراهيم	م.ق. بسمة قيس شهاب الدين	م.م. مها عادل عبدالله	م.ق. فريدة فائق مظهر	أ.م.د. علي محمد ثجيل	م.ق. واثب توما اورها	أ.م.د. علي محمد ثجيل

5	ن	م.ق. بشرى عبد الوهاب	م.م. بلسم حسين رهيف	م.ق. فريدة فائق مظهر	م.م. مؤيد حميد مجدي	م.ق. نضال شحيث طاهر	أ.م.د. خولة حسين حمدان	م.ق. قاسم ناصر مطر	أ.م.د. علي محمد ثجيل
6	ن	م.ق. سعاد جبار نمر	م. علي عبد العظيم	م.ق. زينب عبد الدائم مهدي	م.م. احمد حسن احمد	م.ق. لؤي تقي كاظم	أ.م.د. بشير علوان	م.ق. واثب توما اوراها	أ.م.د. علي محمد ثجيل
7	و	م.ق. وميض مجيد عبد الجبار	م.م. مؤيد حميد مجدي	م.ق. واثب توما اوراها	م.م. بلسم حسين رهيف	م.ق. عباس فاضل جواد	أ.م.د. سالم عواد هادي	م.ق. سعد علي جلال	أ.د. موفق عبد الحسين محمد
8	ـ	م.ق. حيدر يوسف خلخال	م.م. إيمان حسين داود	م.ق. حسن علي حنان	م.م. هالة فاضل حسين	م.ق. خالد حسين علي	أ.م.د. خولة حسين حمدان	م.ق. خالد حسين علي	أ.م.د. سالم عواد هادي
9	ن	م.ق. غسان جواد صالح	م.م. مها عادل عبدالله	م.ق. خالد جمعة محسن	م.م. مها صباح إبراهيم	م.ق. عباس فاضل جواد	أ.د. موفق عبد الحسين محمد	م.ق. سعد علي جلال	أ.م.د. فيحاء يعقوب عبدالله
10	ع	م.ق. قاسم ناصر مطر	م.م. احمد حسن احمد	م.ق. حيدر يوسف خلخال	م.م. زينب صادق إبراهيم	م.ق. حيدر يوسف خلخال	أ.م.د. فيحاء يعقوب عبدالله	م.ق. قاسم ناصر مطر	أ.م.د. علي محمد ثجيل
11	ع	م.ق. وميض مجيد عبد الجبار	م.م. مها صباح إبراهيم	م.ق. منى طالب محمد	م.م. هالة فاضل حسين	م.ق. قحطان عبدالله حسن	أ.د. موفق عبد الحسين محمد	م.ق. انتصار فضيل فتوحي	أ.م.د. سالم عواد هادي
12	م	م.ق.واثب توما	م.م. مؤيد حميد مجدي	م.ق. نضال شحيث طاهر	م.م. بلسم حسين رهيف	م.ق. تغريد نجيب يحيى	أ.م.د. خولة حسين حمدان	م.ق. مقدام عصام يونس	أ.م.د. سالم عواد هادي

3- الفقرة (3-ج) المتعلقة باجراء مراجعة دورية للاعمال المنجزة للمتدرب من قبل المشرفين، فنلاحظ انها مطبقة كليا حيث يتم اجراء مراجعة وتقييم دوري وعلى ثلاث مراحل (كل شهرين) للطلبة المتدربين خلال فترة التدريب البالغة (6) اشهر لكل مرحلة دراسية من خلال استمارة التقييم (ملحق 8) التي يقوم بها المشرف العملي .

4- الفقرة (3- د) المتعلقة بتقديم تقارير دورية من قبل المشرفين إلى المؤسسة التعليمية حول ما تم إنجازه من قبل المتدربين ومدى اكتسابهم للخبرة العملية، فنلحظ بانها مطبقة جزئيا ، حيث يقوم قسم التدريب في ديوان الرقابة المالية الاتحادي بتقديم كتب رسمية الى المعهد العالي فقط عند اكمال الطلبة مدة التدريب مع درجات التقييم، وكذلك في حال عدم التزام الطلبة بالتدريب وتكرار غيابهم خلال مدة التدريب، وليس بصورة دورية.

5- الفقرة (3- هـ) المتعلقة بقيام الطلبة المتدربين بتقييم مدى الاستفادة من المشرفين عند نهاية مدة التدريب للوقوف على مدى كفاءة المشرفين، فنلحظ بانها غير المطبقة لعدم قيام الطلبة عند نهاية مدة التدريب بتقييم مدى الاستفادة من المشرفين .

الجدول أدناه يوضح ملخص مستوى التطبيق لمحور الخبرة والتدريب العملي، وكما يأتي:

جدول (8) ملخص مستوى التطبيق لمحور الخبرة والتدريب العملي

ت	الخبرة والتدريب العملي	مستوى التطبيق			مجموع الفقرات
		عدد الفقرات المطبقة كليا	عدد الفقرات المطبقة جزئيا	عدد الفقرات غير مطبقة	
1	متطلبات الخبرة والتدريب العملي	3	1	0	4
2	طرائق اكتساب الخبرة والتدريب العملي	5	2	1	8
3	الاشراف على الخبرة والتدريب العملي	3	1	1	5
	تكرار الإجابة	11	4	2	17
	النسبة %	%65	%23	%12	%100

من الجدول أعلاه يلحظ إن البرنامج التدريبي المطبق في المعهد للمراحل الدراسية الأربعة يطبق كليا وبنسبة (65 %) محور الخبرة والتدريب العملي، في حين بلغ نسبة المطبق جزئيا (23 %) وغير المطبق (12 %).

والمخطط ادناه يوضح ملخص عن نسب التطبيق فقرات محور الخبرة والتدريب العملي

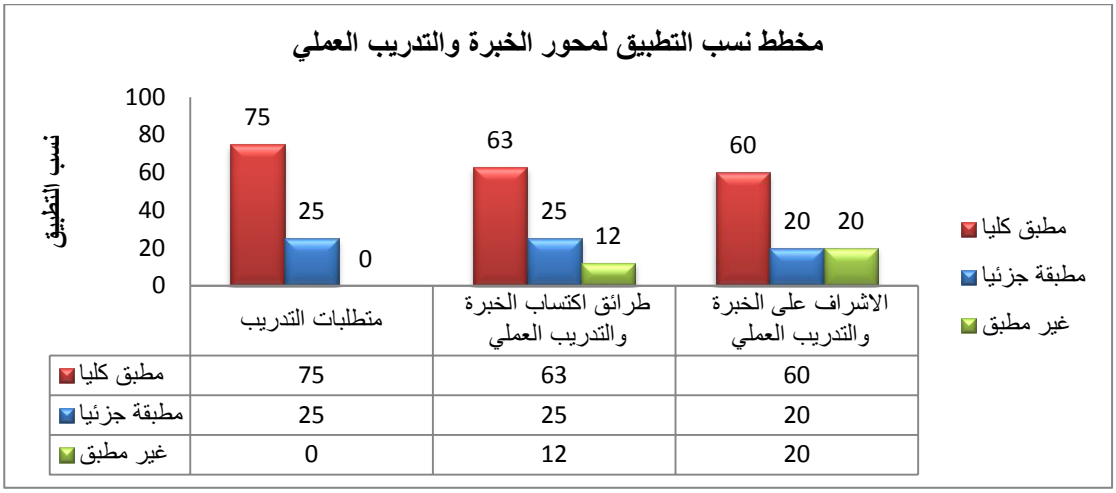

فمن المخطط أعلاه نجد إن المعهد يحقق اعلى النسب في الفقرات المطبقة كليا لمحور الخبرة والتدريب العملي لتخصص المحاسبة القانونية حيث تتراوح مابين (60%-75%) في حين تتراوح نسب الفقرات المطبقة جزئيا (20% -25%) ، أما نسب الفقرات الغير مطبقة فكانت مابين (12%-20%).

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. إن البرامج التدريبية المطبقة في المعهد للمراحل الدراسية الأربعة يطبق كليا وبنسبة (65 %) متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي (IES 5) الخبرة والتدريب العملي، في حين بلغ نسبة المطبق جزئيا (23 %) وغير المطبق (12 %).
2. عدم شمول البرامج التدريبية على تطبيق الأساليب الحديثة في التدقيق كالتدقيق المستند للمخاطر وبرامج كشف الغش والاحتيال في البيانات المالية، فضلاً عن عدم تركيزها على بعض المواضيع المهمة في التدقيق كالإجراءات التحليلية وتقييم فرض الاستمرارية والاهمية النسبية.
3. إقتصار أماكن تدريب طلبة المحاسبة القانونية في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ضمن الهيئات الرقابية العاملة في الدوائر والشركات الحكومية والمختلطة دون زج المتدربين في مكاتب مراقبي الحسابات و سوق العراق للأوراق المالية مما يؤثر على كفاءة البرامج التدريبية من حيث تعدد البيئات التدريبية.
4. عدم تحديد استمارة التقييم الدورية للطلبة المتدربين لجوانب الضعف والقصور لديهم عند كل تقييم من قبل المشرفين العملي والعلمي، وعدم وجود حقل لتثبيت إرشادات وتوجيهات المشرف العملي والعلمي ليتمكن الطالب من معرفة تلك الجوانب والعمل على تصحيحها أولا بأول.
5. عدم وضع جداول زمنية لتنفيذ كل فقرة في البرامج التدريبية لتحديد مدى كفاءة المتدرب في إدارة الوقت وتنفيذ المهام المكلف بها في المواعيد المحددة.
6. وجود عمومية في بعض فقرات البرامج التدريب إذ لاتتضمن إرشادات للمتدربين ليتم الاسترشاد بها من قبل الطلبة المتدربين عند تنفيذ كل فقرة في البرامج التدريبية. منها : المساهمة في فحص النظم المحاسبية وتطويرها– فهم طبيعة العلاقة علاقة مراقب الحسابات بالجهة موضوع التدقيق– تعلم كيفية القيام بالمهام ذات التكليف الخاص.

التوصيات:

1– ضرورة الاعتماد على فقرات معيار التعليم المحاسبي الدولي (IES 5) الخبرة والتدريب العملي والإستفادة منه في إعداد وتطوير البرامج التدريبية لتخصص المحاسبة القانونية وبما يضمن الكفاءة في التأهيل العلمي والعملي للطلبة وتحقيق التوافق مابين الدراسة النظرية والتطبيق العملي.

2– العمل على تحديث البرامج التدريبية للتخصص المحاسبة القانونية وإدراج الاساليب الحديثة في التدقيق والمواضيع الرئيسة لعمل المدقق الخارجي لما لها (البرامج التدريبية) من دور في إكتساب وتعزيز الكفاءة المهنية لدى الطلبة.

2– تنويع البيئة التدريبية للطلبة خلال مدة التدريب العملي لذا نقترح التنسيق مع هيئة سوق العراق للأوراق المالية والجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين لغرض تدريب طلبة المعهد ضمن المدة التدريبية للمرحلة الثالثة بهدف زيادة جوانب الخبرة والمعرفة لدى الطلبة في مجال الأوراق المالية المتداولة في العراق ومجال تدقيق الشركات في القطاع الخاص من قبل مكاتب مراقبي الحسابات المرخصين.

3– إجراء التعديلات لاستمارات التقييم وإدراج حقول لتحديد جوانب القصور والضعف في أداء الطالب المتدرب والتوجيهات والارشادات المقدمة من قبل المشرف العلمي والعملي المطلوبة لتصحيح تلك الجوانب من قبل المتدرب ومتابعة تنفيذها أولاً بأول.

4– قيام المعهد بالتنسيق مع مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات والجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين بفتح دورات تطويرية للحفاظ على الكفاءة والفنية والمهارات المهنية لخريجي المحاسبة القانونية ومراقبي الحسابات بصورة دورية (سنوياً)، واعتباره كاحد

شروط ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في العراق.

5- وضع توقيتات زمنية مناسبة لتنفيذ كل فقرة للبرامج التدريبية للتعرف على مدى مهارة الطلبة في إدارة الوقت وتنفيذ المهام المطلوبة ضمن التوقيتات المحددة مسبقا.

6- إدراج إرشادات وتوجيهات للمتدربين ليتم الاسترشاد بها من قبل الطلبة المتدربين عند تنفيذ الفقرات العامة ضمن البرامج التدريبية.

المصادر:

1- الفكي، الفاتح الأمين عبد الرحيم،" تصور مقترح لتطبيق معاييرالتعلم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية"، بحث منشور في المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي/مجلة عربية علمية محكمة فصلية تصدرعن الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية/ جامعة العلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد(16)صنعاء- الجمهورية اليمنية،2014.

2- لطفي، د.امين السيد احمد لطفي، المحاسبة والمراجعة الدولية،الطبعة الأولى الدار الجامعية،2010.

3- بوعزرية، هجيرة ولندار، نبيلة، "واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية في ظل التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS): دراسة إستبيانية في جامعة الجيلالي بو نعامة"، بحث مقدم لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، جامعة الجيلالي بو نعامة بخميس مليانة/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم علوم المالية والمحاسبة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017.

4- جمعة، احمد حلمي جمعة ، المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق،الطبعة الأولى دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، 2015.

5- لعربي و بوفارس ، ا.د. عبد السلام علي العربي أ. رندة عطية بوفارس ، المهارات الواجب توافرها في المحاسب ومجهوداته لتطويرها، ورقة بحثية مشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة ، جامعة المرقب طرابلس – ليبيا ، 2006.

6- آل شهيب وأخرون، أ.د. موفق عبد الحسين ال شهيب، أ.م.د. حيدر علي جراد المسعودي، م.ق.د. أسيل جبار عنبر، أثر الالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية في تحسين كفاءة مخرجات المنظومة التعليمية في العراق (دراسة تحليلية)، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي التاسع (المؤتمر العلمي الثاني عشر) لكلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، 2017.

7- دليل تقويم الاداء للبرامج والسياسات – ديوان الرقابة المالية الاتحادي 2013.

8- الشجيري ، محمد حويش علاوي الشجيري، التعليم المحاسبي الجامعي في العراق دراسة تحليلية في ضوء مدخل التغيير الراديكالي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ، العدد الأول ،2006.

9- بن صالح ، د. عبد الله سليمان بن صالح ، تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، المؤتمر العربي السنوي العام الأول بعنوان واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح بغداد – جمهورية العراق،2014.

10- سعيد ، لقمان محمد سعيد، أدوات تكنولوجيا المعلومات و دورها في التعليم المحاسبي – دراسة تطبيقية في الجامعات و المعاهد الفنية في إقليم كوردستان العراق، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد لنيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة،2008.

11- IES, Handbook of International Education Pronouncements, International Federation of Accountants (IFAC),2017.
12- IAESB, International Accounting Education Standards Board, Development and Management of Written Examinations Based on the Practices of Selected IFAC Member Bodies, Information Paper,2014.
13- IES 2, Handbook of International Education Pronouncements, International Federation of Accountants (IFAC),2015.
14- Srdar, Nujoud Abdulhadi Srdar, The gap between Learning and Teaching in Accounting Education: the Saudi Arabian Experience, The thesis is submitted in partial fulfilment of the requirements for the award of the degree of Doctor of Philosophy of the University of Portsmouth – UK,2017.
15- Foster and Lee, The Core Competency Framework: a new element in the continuing call for accounting education change in the united States, Accounting Education journals No.12 , (2003).
16- IES, Handbook of International Education Pronouncements, International Federation of Accountants (IFAC),2015.
17- J. Cable and Healy, Advances In Accounting Education: Teaching And Curriculum Innovations, Edited By Bill N. Schwartz New Jersey, Usa Anthony H. Catanach Jr.School Of Business, Villanova University, Usa, Elsevier Ltd. First Edition ,2007.
18- IES7, Handbook of International Education Pronouncements, International Federation of Accountants (IFAC),2017.
19−IES 8 , Handbook of International Education Pronouncements, International Federation of Accountants (IFAC),2015

.